أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2018/03/07م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

كريستوفر ستيل.. رجل المخابرات البريطاني الذي كشف علاقة ترامب بروسيا..... 3

الصناعة الحربيّة الروسيّة في مُواجهة الآلة العِملاقة للبنتاغون: كيف صنع الروس صاروخًا يُساوي 50 مليون دولار لتَدمير حامِلة طائِرات تُساوي 10 مليار دولار؟..... 9

"واشنطن بوست": توقعات بضربة عسكرية أميركية لسوريا والرئيس الأسد 11

مولر يحقق مع جورج نادر بشأن تأثير أموال الإمارات في سياسة ترامب..... 13

كريستوفر ستيل.. رجل المخابرات البريطاني الذي كشف علاقة ترامب بروسيا

العربي الجديد 6\3\2018

لم يعد ملف التحقيق بالتدخل المحتمل لروسيا في الانتخابات الأميركية للعام 2016، يدور داخل الغرف المغلقة؛ فالقضية قد تفجر أكبر فضيحة سياسية في تاريخ الولايات المتحدة، وتوسع التحقيق يهدّد الرئيس الأميركي الحالي، دونالد ترامب، نفسه.

ولكن من يحمل في يديه مفتاح ملف ترامب؟ الحديث هنا لا ينضب عن كريستوفر ستيل، 53 عاماً، الضابط السابق في الاستخبارات الخارجية البريطانية "إم آي 6"، والذي عمل لسنوات في روسيا تحت غطاء دبلوماسي، وأصبح لاحقاً مديراً لشركة "أوربيس بزنس إنتليجنس"، وهي مركز أبحاث استخباري، وعن كونه مصدر التسريبات الخاصة بعلاقة ترامب بموسكو.

وفي هذا الإطار، أفردت مجلة "نيويوركر" الأميركية أمس الاثنين، تقريراً – بورتريه عن ستيل وعن الطريق الطويلة التي أوصلته إلى "ملف ترامب"، تسلط الضوء فيها خصوصاً على محاولة دحض الاتهامات التي يوجهها فريق ترامب إلى الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما والديمقراطيين بأنهم وراء "ملف كاذب".

من هو كريستوفر ستيل؟

ولد ستيل في العام 1964، في عاصمة اليمن آنذاك، مدينة عدن الجنوبية، حيث كان يعمل والده لصالح "خدمة الطقس البريطانية". مشواره المدرسي كان مبهراً، وتم قبوله في جامعة كامبردج في العام 1982، وكان داعماً لحزب العمال البريطاني، وظلّ كذلك، حتى غزو العراق في عهد رئيس الوزراء البريطاني السابق، توني بلير.

يقول صديق لكريستوفر ستيل، حاورته الـ"نيويوركر"، عنه، متذكراً تصويت الأخير لصالح شخصية من حزب المحافظين خلال انتخابات محلية في بريطانيا رغم تأييده لـ"العمال": "هو ليس أيديولوجياً، إنه براغماتي، ولديه أفكاره السياسية". ويقال عنه أيضاً إنه "أول رئيس لاتحاد طلبة كامبردج دعا عضواً في منظمة التحرير الفلسطينية لإلقاء كلمة داخل الاتحاد".

وكان يرغب بعمل صحافي أو في مجال الحقوق، لكنه تقدم بالصدفة إلى عمل في جهاز المخابرات "إم أي 6"، ليغادر لاحقاً، وهو لا يزال في العشرينات من عمره، للعيش في موسكو، حيث عمل لصالح جهاز الاستخبارات البريطاني، تحت غطاء دبلوماسي في السفارة البريطانية.

وكانت الأعوام الثلاثة التي قضاها كريستوفر ستيل في موسكو من الأكثر دراماتيكية في تاريخ روسيا، التي شهدت انهيار الحزب الشيوعي والحراك القومي في أوكرانيا والبلطيق والقوقاز، وزوال الاتحاد السوفييتي.

في ذلك الوقت، عاد فلاديمير بوتين، العميل في جهاز المخابرات "كي جي بي" آنذاك، من ألمانيا الشرقية، لإعادة خلق نفسه في ظلال سانت بطرسبرغ السياسية.

وفي العام 2006، أدار ستيل الذي يتحدث الروسية بطلاقة "مكتب موسكو" من لندن، ومعه ارتفع منسوب التشاؤم لديه من توجه روسيا الفدرالية. وفي العام ذاته، تسلم التحقيق في وفاة ألكسندر ليتفينكو، وهو معارض شرس لبوتين عمل في الـ"كي جي بي" وانتقل إلى "إم أي 6"، ليخلص ستيل إلى اتهام شخصين بعملية القتل، وتورط "جهاز الأمن الفدرالي الروسي(FSB)"، بموافقةٍ على الأرجح من بوتين نفسه.

في ملخص مسيرة ستيل التي تربطه بروسيا، تفيد "نيويوركر" بأنه في العام 2008، زار مدير وكالة الاستخبارات المركزية "سي أي إيه" مايكل هايدن، المملكة المتحدة، واستمع من ستيل إلى ملخص حول التطورات في روسيا. وفي العام الذي تلاه، اطلع أوباما خلال زيارة للعاصمة البريطانية على تقرير عن روسيا كتبه ستيل أيضاً.

وكان ستيل قد أبلغ حينها "إم آي 6" عن رغبته في ترك العمل لصالح الجهاز، وفتح مكتب تجاري استخباري مع صديقه، كريستوفر بوروز. ولتمييز نفسها، اعتمدت شركة "أوربيس" على مهارات ستيل "الروسية"، في ظلّ المنافسة الحادة في بريطانيا، بين الشركات الخاصة التي كان يديرها موظفون استخباريون سابقون. ولم يذهب ستيل إلى روسيا، أو أي دولة سوفييتية سابقة، منذ العام 2009. كما لم يعلن كـ"شخصٍ غير مرغوب به" من قبل نظام بوتين، لكن مخبراً لـ"أوربيس" نقل عن عميل لـ"جهاز الأمن الفدرالي الروسي"، وصفه ستيل بـ"العدو للأم روسيا".

ولم ينشأ اهتمام ستيل بترامب من عمله لصالح حملة هيلاري كلينتون، كما يُروج الجمهوريون، بل هو يعود إلى ما قبل ذلك بكثير، ربما منذ عهد أولى القضايا التي استلمتها شركة "أوربيس" حول تحقيقين بشبكات جريمة دولية، كان زعماؤها يقيمون، مصادفةً، في برج ترامب في نيويورك. كما كان "اتحاد كرة القدم" الإنكليزي أول زبائن شركة ستيل الخاصة، بعدما خسر استضافة كأس العالم 2018 لصالح روسيا. حملت هذه القضية لاحقاً ستيل إلى الطلب من الـ"إف بي أي" ملاحقة الفساد داخل منظمة "الفيفا". وكان، وصديقه بوروز، قد اتفقا منذ إطلاق "أوربيس" على "واجب إبلاغ المملكة المتحدة والحلفاء"، إذا ما تمّ الوقوع على

أي ملف ذي أبعاد أمنية وطنية". وعندما حمل ستيل شكوكه حول ترامب والتعاون مع روسيا إلى جهاز الـ"أف بي أي"، كان الدافع "الالتزام ببروتوكول أوربيس، أكثر منه لدوافع سياسية".

ومنذ ما قبل تورطه في النبش في ملفات الحملة الرئاسية الأميركية عام 2016، كان ستيل مقتنعاً بأن الكرملين يتدخل في الانتخابات التي تجري في دول الغرب. فعلى سبيل المثال، تروي مجلة "نيويوركر"، أنه في أبريل/ نيسان 2016، أنهى ستيل تحقيقاً سرياً أطلق عليه اسم "مشروع شارلمان"، وتضمن بحثاً عن التدخل الروسي في سياسة أربع دول في الاتحاد الأوروبي، هي فرنسا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، وألمانيا. وبحسب "نيويوركر"، كان "مشروع شارلمان" بمثابة "صافرة إنذار"، وتنبيهاً خطيراً بأن "أجهزة الاستخبارات الروسية، أصبحت أكثر استراتيجية، ومضرة بشكل أكبر". وبحسب المشروع، فإن "تدخل روسيا في انتخابات الدول الأجنبية، سيكبر مع الوقت ويصبح أكثر فاعلية".

ولادة "ملف ترامب"

في ربيع العام 2016، تواصل غلين سيمبسون، وهو صحافي استقصائي سابق في "وول ستريت جورنال"، ومؤسس "Fusion" في العام 2011، مع ستيل، على أمل مساعدته لتذليل بعض العقبات في ما يتعلق بعلاقة ترامب بروسيا. وقال سمبسون إنه يعمل لصالح شركة محاماة، لم يذكر اسمها.

وكان تمويل المشروع قد بدأ أساساً من قبل منظمة ممولة من المستثمر النيويوركي بول سينغر، وهو جمهوري كارهٌ لترامب. ولكن بعدما بدأ يتضح أن الأخير سيفوز بتسمية الحزب الجمهوري لخوض الانتخابات الرئاسية، تخلى سينغر عن المشروع، لتقنع "Fusion" مارك الياس، المستشار العام لحملة كلينتون، بدعم بقية المشروع. هذا التمويل الثنائي، من الحزبين الجمهوري والدمقراطي، يدحض الاتهام بأن التحقيق مشبوه بسبب داعميه، بحسب المجلة الأميركية.

وتقول "نيويوركر" إن "سؤالاً واحداً ومحددا كان يقلق سمبسون، وهو لماذا ذهب ترامب مرات عدة إلى روسيا بحثاً عن إبرام صفقات، ولماذا كان يعود دائماً خالي الوفاض؟" وعندما تابع ستيل هذا الجانب تحديداً، توصل إلى نتيجة أذهلته، بمعاونة مخبريه، وهي أن جهاز الـ"أف إس بي" الروسي بإمكانه بسهولة ابتزاز ترامب، لسبب أول، هو أن الجهاز يمتلك تسجيلات مصورة، للرئيس الأميركي الحالي، تؤكد تورطه بـ"أفعال جنسية شاذة" في روسيا، وسبق أن نقل تفاصيلها موقع "بزفيد" الأميركي. ولكن الأكثر أهمية، هي الاتهامات بأن ترامب والكرملين كانا متواطئين في حملة الانتخابات الرئاسية الأخيرة في الولايات المتحدة.

وبحسب المخبرين، وصف الروس بأنهم "عملوا على رعاية ترامب، وتبادلوا الخدمات معه لمدة خمس سنوات". ووصف بوتين بأنه "دعم ترامب لزرع الشقاق والتفكك داخل الولايات المتحدة، والحلف العابر للأطلسي". وكتب التقرير، بحسب "نيويوركر"، أنه "بالرغم من أن ترامب لم يوقع على صفقات تجارية عقارية مع الروس، إلا أنه، ومساعديه الكبار، قَبِل مرات عدة، بالحصول على معلومات استخبارية من الكرملين تتعلق بهيلاري كلينتون ومنافسين سياسيين آخرين. وهي اتهامات تصل إلى حدّ الخيانة، حتى لو لم تثبت صحتها جميعها"، تقول مجلة "نيويوركر".

في يونيو/ حزيران 2016، اتصل سمبسون بكريستوفر ستيل، طالباً منه تسليمه الملف. وعلم سمبسون أن ستيل أبلغ مكتب التحقيقات الفيدرالي "إف بي آي" عن الملف، لكنه اعتقد أنه مع زحمة الانتخابات الرئاسية، فإن الملف قد يكون سقط من حسبان الجهاز الأميركي. وفيما مرّ الصيف، لم تظهر أي بوادر على أن الـ"أف بي أي" أبدى اهتماماً بالموضوع.

بالإضافة إلى ذلك، تقول "نيويوركر" إنه بالرغم من حديث الجمهوريين عن مؤامرة ديمقراطية، ما هو أكيد أن ستيل وسمبسون لم يخبرا "الزبون الأساسي" – وهو مكتب المحاماة لحملة كلينتون– أن ستيل أعلم الـ"أف بي أي" بما لديه. وهكذا، لم يعلم هذا المكتب أن "مكتب التحقيقات الفدرالي" فتح تحقيقاً بعلاقات فريق ترامب بروسيا.

خلال هذا الصيف، بحسب ما تسرد أيضاً مجلة "نيويوركر"، لاحظ ستيل أيضاً وقوع بعض الأحداث التي تربط دائرة ترامب، بروسيا. منها، سفر كارتر بايج، وهو مستشار لترامب للشؤون الخارجية، إلى موسكو في يوليو/ تموز، في زيارة وافقت عليها حملة ترامب، وإلقاؤه محاضرة انتقد فيها "واشنطن وعواصم غربية أخرى"، لـ"تركيزها المنافق على أفكار كالدمقرطة، وعدم المساواة، والفساد، وتغيير النظام"، رافضاً الإجابة على أسئلة تتعلق بما إذا كان سيلتقي بمسؤولين روس. لاحقاً، أرسل ستيل مذكرة إلى "Fusion" أكد فيها أن بايج التقى بشخصيات روسية قريبة من الكرملين، منها رئيس مجلس إدارة شركة "روسنفت" النفطية الروسية العملاقة، إيغور سيشين. وتصف مذكرات ستيل مستشارين اثنين آخرين لترامب كـ"متعاطفين" مع روسيا، هما بول مانافورت، مدير حملة ترامب، ومايكل فلين، وهو أيضاً مستشار لترامب، عينه لاحقاً مستشاراً للأمن القومي قبل أن يقدم الأخير استقالته سريعاً بعد اتهامه بإجراء أحاديث مع السفير الروسي سيرغي كيسلياك حول العقوبات التي فرضها أوباما على روسيا قبل مغادرته البيت الأبيض. وأصبح فلين

شخصية رئيسية في تحقيق المحقق الأميركي الخاص في التدخل الروسي، روبرت مولر، بسبب كذبه على الـ"إف بي آي" حول لقاءاته بكيسلياك.

"إف بي آي" غير مبالية

وتضيف "نيويوركر" أن ستيل كان يشعر بالاستغراب، بسبب عدم مبالاة الـ"إف بي آي" بعمله، فهو كان يشعر أن الولايات المتحدة تتعرض لخطر بحجم هجوم بيرل هاربر، وهو لم يكن يعلم أنه في تلك الأثناء، منذ أغسطس/ آب 2016، كان نقاشاً مشابهاً قد بدأ يدور في البيت الأبيض بين فريق الرئيس الأميركي ووكالات الاستخبارات الأميركية. لكن لم يصدر أي كلام رسمي من جانب إدارة أوباما حول التدخل الروسي المحتمل في الانتخابات، قبل تاريخ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، وذلك من خلال مدير الاستخبارات الوطنية في إدارة أوباما، جايمس كلابر، ووزير الأمن الداخلي جي جونسون. وتحدث الرجلان عن "ثقة" الاستخبارات الأميركية بأن البريد الإلكتروني للجنة الوطنية في الحزب الديمقراطي، تعرض لقرصنة نفذها الروس. وبدا أن مدير الـ"إف بي آي" آنذاك، جايمس كومي، بدّل رأيه في اللحظة الأخيرة، مختاراً عدم الإدلاء بأي تصريح في هذا الشأن، عشية الانتخابات، لتحدث المفاجأة بتفجير قنبلة قبل أيام من الانتخابات، تتعلق مجدداً باستغلال كلينتون لبريدها الإلكتروني خلال توليها منصب وزير الخارجية الأميركية، ما أدخل الأيام الأخيرة لحملتها قبل الاستحقاق الانتخابي في حال من الفوضى.

وبحسب "نيويوركر"، وشهادة غلين سمبسون، فإنه وستيل شعرا بأن "هناك شيئاً ما يحصل داخل الإف بي آي"، وأنه "أصبح من الضروري إبلاغ العالم، أن المرشحين للرئاسة الأميركية يخضعان للتحقيق، وليست كلينتون وحدها". وبطلب من سمبسون، قرر ستيل الكلام للإعلام، فأعطى حديثاً إلى موقع "ماذرز جونز"، حيث عرف عن نفسه كضابط استخبارات غربي سابق فقط. وقال ستيل للموقع إنه قدم معلومات لجهاز الـ"إف بي آي" كجزء من "التحقيق" بعلاقات ترامب بروسيا، ما أغضب الـ"إف بي آي" التي أرادت أن تحمي تحقيقها من الرأي العام.

عندما انتهت الانتخابات الأميركية، واصل كريستوفر ستيل، بحسب "نيويوركر"، محاولاته لتنبيه السلطات الأميركية. وأرسل عبر وسيط في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، رسالة إلى السيناتور الجمهوري جون ماكين، ليبلغ الأخير بوجود ملف لديه حول ترامب. وتبلغ أوباما ونائبه جو بايدن بوجود الملف في بداية العام 2017، بعدما كانت أسرار الملف قد انتشرت في الإعلام. ويقول مصدر لـ"نيويوركر" في هذا الإطار: "لا

أحد يفهم أن البيت الأبيض لم يكن مطلعاً على نشاط إف بي آي. فإف بي آي تضع كل ما يهم الأميركيين في علبة مقفلة".

الصناعة الحربيّة الروسيّة في مُواجهة الآلة العِملاقة للبنتاغون: كيف صنع الروس صاروخًا يُساوي 50 مليون دولار لتَدمير حامِلة طائِرات تُساوي 10 مليار دولار؟

موسكو – "رأي اليوم" 2018\3\6

تتحدّث الصحف الروسية بفخرٍ شديد عن الإنجازات العسكريّة في مجال التسلّح التي عرضها الرئيس فلاديمير بوتين الأسبوع الماضي، وعلى بُعد أسابيع من الانتخابات الرئاسيّة، وبرعت وسائل إعلام مثل روسيا اليوم في معالجة مختلف الجوانب.

وبعيدا عن البروباغندا، يسيطر قلق على دول غربية وبالخصوص فرنسا ألمانيا من التحدّي الجديد للسلاح الروسي الذي سيُعزّز لا محالة من قرارات بوتين الجريئة بعدما ضم شبه جزيرة القرم، ونزل بكل ثقله في سوريا لمنع استفراد واشنطن بمنطقة الشرق الأوسط.

وما قام به بوتين هو استمرار للعقيدة العسكريّة الروسيّة التي بُنيت على التعامل مع الواقع الميداني للحروب، والتركيز على تطوير وامتلاك أسلحة دفاعيّة تُصيب أي قوّة هجوميّة بالشلل، وبالخُصوص الصواريخ وآخرها "سارمات" المُرعب.

مؤسسات الدراسات العسكريّة الاستراتيجيّة والاستخباراتيّة الروسيّة كانت دائمًا تعلم أنها لا تستطيع مقارعة الولايات المتحدة في القدرة القتاليّة الهجوميّة نظرًا لتوفر الولايات المتحدة على ميزانية ضخمة وتكنولوجيا متقدمة، لهذا لجأت روسيا إلى وضع جل قدراتها العسكرية على تطوير دفاعي يعتمد على صواريخ سرعتها يستحيل على أي نظام دفاعي التصدي لها، وها هي صواريخ "سارمات" تتحدى برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي الذي يكلف مليارات الدولارات.

والكثيرون يخطئون عندما يتحدثون عن صاروخ "حرقة الشمس"، هذا الأخير برنامج "لإنتاج" منظومة صواريخ ذات المدى المختلف من كاليبر الى "إسكندر" إلى "سارمات" وليس صاروخ SS-N-22، وهو ما اختلط كثيرًا على الحلف الأطلسي لسنوات.

لم يكن للاتحاد السوفياتي أو روسيا القدرة على امتلاك حاملات الطائرات بأعداد كبيرة، نظرا لغلاء صيانتها ونظرا كذلك لاستنتاجها أن المستقبل للصواريخ لضرب أهداف وليس حاملات الطائرات، ولننظر الى هذا السيناريو، إذا استطاع صاروخ أو صاروخين ذو سرعة فائقة ضرب وتدمير حاملة للطائرات

وإخراجها من القتال، فهذه مصيبة كبرى للبنتاغون، لأننا نتحدث عن خمسة آلاف من الجنود وسبعين من الطائرات المقاتلة.

وطورت روسيا هذه الصواريخ لأنها كانت تدرك أن خطر الولايات المتحدة قادم من حاملات الطائرات لأنها مطارات حربية متقدمة ومتحركة، وتحمل عتادا ضخما سواء عدد الجنود أو الدبابات والمدرعات، وسعر الصاروخ لن يتجاوز 50 مليون دولار، بينما سعر حاملة الطائرات يقارب العشرة مليار دولار.

روسيا لم تكن بليدة ولم تسقط في الفخ، لم تنتج حاملات طائرات لمواجهة حاملات طائرات لعلمها أن حاملات الطائرات بطيئة جدًّا في الحركة والمراوغة وحجمها الكبير يجعل منها هدفًا سهلاً أمام سلاح متطور مثل الصواريخ التي أنتجتها روسيا.

وما جرى مع حاملات الطائرات تكرر مع الدبابات. والدبابة بدورها بطيئة الحركة والمناورة وكل تطوير للدبابة يتطلب استثمار أموال كبيرة، ورغم إنتاجها لدبابات فهي فضلت الاستثمار في سيارات سريعة الحركة ومصفحة وحاملة لصواريخ نظام صواريخ صغيرة قادر على شل حركة الدبابات، وهذا هو التصور الذي طبقه حزب الله ضد دبابات المركافا في حرب تموز 2006.

العقيدة العسكرية الروسية المبنية على الذكاء في الصناعة الحربية جعل موسكو تتدارك ضيق القدرات المالية، وتُقدِّم نفسها كقوة قادرة على مقارعة طموح الولايات المتحدة في العالم.

"واشنطن بوست": توقعات بضربة عسكرية أميركية لسوريا والرئيس الأسد

أمد/ واشنطن: 7\3\2018

ازدادت التوقعات بشن ضربة عسكرية أميركية على الرئيس السوري بشار الأسد، بعد تأكيد مسؤولين أميريكين أن الإدارة الأميركية تدرس حاليا القيام بعمل عسكري ضد النظام السوري بسبب استمرار استخدامه للأسلحة الكيماوية، واستمرار انتهاك قرارات الأمم المتحدة في تطبيق الهدنة.

ورفض البنتاغون التعليق على تسريبات صحافية تحدثت عن تخطيط البيت الأبيض لتوجيه ضربة عسكرية لدمشق على خلفية استخدامها المزعوم للأسلحة الكيماوية في الغوطة الشرقية. وقال المتحدث باسم البنتاغون أدريان رانكين – غالواي لوكالة نوفوستي: «عادة، لا نتحدث عن خطط عسكرية مستقبلية».

وجاء تعليق رانكين – غالواي، تعقيبا على ما نقلته «واشنطن بوست» عن مسؤولين أميركيين أن إدارة ترمب تدرس خيارات «معاقبة» دمشق على الهجوم بغاز الكلور في عملية شنتها ضد المسلحين في الغوطة الشرقية.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترمب قد طالب، الأسبوع الماضي، من مستشاريه والمسؤولين بالإدارة الأميركية تقديم بدائل لمعاقبة النظام السوري على استخدامه الأسلحة الكيماوية التي تستهدف المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية.

وطبقا لما ذكرته صحيفة «واشنطن بوست»، يوم الاثنين، فإن الرئيس ترمب ناقش احتمالية القيام بعمل عسكري ضد سوريا، خلال اجتماع بالبيت الأبيض الأسبوع الماضي مع كل من وزير الدفاع الأميركي جيم ماتيس، وكبير موظفي البيت الأبيض جون كيلي، ومستشار الأمن القومي ماكمستر. وأشارت الصحيفة إلى أن الرئيس ترمب لم يبد موافقة على القيام بعمل عسكري في سوريا.

ونقلت وكالة «نوفوستي» الروسية، عن مسؤول أميركي رفيع في البيت الأبيض، أن ماتيس عارض «بشدة» الخيار العسكري، في حين أبدى ماكمستر تأييده للضربة المحتملة. وأضاف المسؤول الأميركي، أن ترمب لم يصادق على المقترحات المطروحة، وقرر المشاركون في الاجتماع الاكتفاء ببحث مستجدات الوضع في سوريا.

وتأتي محادثات البيت الأبيض حول ضربة عسكرية جديدة في الوقت الذي ترتفع فيه حدة الصراع بين كل من روسيا وإيران من جانب، والولايات المتحدة وحلفائها من جانب آخر. وشهدت الأيام الماضية انتقادات

واسعة من الإدارة الأميركية لموسكو بسبب استمرار دعمها لبشار الأسد وعدم الالتزام بقرارات الأمم المتحدة بشأن تطبيق هدنة في مناطق الصراع في سوريا لتقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين والمصابين، خاصة في منطقة الغوطة الشرقية التي يزداد الوضع الإنساني فيها تدهورا يوما بعد يوم.

وكان البيت الأبيض قد أدان استمرار دعم موسكو للنظام السوري خاصة بعد صدور كثير من التقارير التي تؤكد استخدام الأسلحة الكيماوية في مناطق الصراع، وهو ما رفضته موسكو ونفته سوريا. وعلى الجانب الآخر، اتهمت الولايات المتحدة إيران بتقديم الأسلحة والمقاتلين إلى النظام السوري الأمر الذي حول الحرب في سوريا لصالح بشار الأسد وأدى إلى زيادة الخسائر المدنية.

وكان الجيش الأميركي قد شن أول ضربة عسكرية له ضد سوريا في أبريل (نيسان) العام الماضي، عندما أصدر الرئيس ترمب أمرا لوزارة الدفاع بإطلاق صواريخ على قاعدة جوية سورية كان يُعتقد أنها ترتبط بهجوم غاز السارين الذي قتل ثمانين شخصا في خان شيخون بريف إدلب.

وعلى مدي سنوات الصراع السوري منذ اندلاعه عام 2011، فضل الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما عدم التدخل عسكريا في سوريا، حتى بعد هجمات أغسطس (آب) الكيماوية على الغوطة عام 2013 التي راح ضحيتها ألف وأربعمائة شخص.

وأكد مسؤولون أميركيون أن النظام السوري يقوم حاليا باستخدام الأسلحة الكيماوية في هجمات على نطاق ضيق باستخدام غاز الكلور الذي يصعب اكتشافه مقارنة بغازات الأعصاب التي كان يستخدمها في هجماته السابقة ويسهل اكتشافها. ويعتمد النظام في هجومه الكيماوي على أنظمة أرضية تبعث الغازات عند الهجوم، بدلا من نشر الغازات عن طريق الأنظمة الهوائية التي يسهل اكتشافها ورصدها. وقال المسؤولون إن الحكومة السورية تلجأ للأسلحة الكيماوية لتعويض النقص في المقاتلين بالقوات الموالية للنظام، ولمنع الداعمين للمعارضة من العودة مرة أخرى إلى المناطق الاستراتيجية.

مولر يحقق مع جورج نادر بشأن تأثير أموال الإمارات في سياسة ترامب

العربي الجديد 7\3\2018

حقق روبرت مولر، المحقق الأميركي الخاص بملف التدخل الروسي المحتمل في الانتخابات الأميركية، مع رجل الأعمال الأميركي من أصل لبناني جورج نادر، مستشار ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، بشأن تأثير الأموال الإماراتية على سياسة الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وأفادت كل من صحيفة "نيويورك تايمز" وقناة "سي إن إن" الأميركيتين، بأنّ التحقيق تناول احتمال نقل جورج نادر أموالا إماراتية لترامب، كما أن نادر حضر اجتماعات سرية بين الإمارات وفريق ترامب، قبيل أيام من تولي الأخير مهام منصبه مباشرة، في 20 يناير/كانون الثاني 2017.

كما مثّل نادر، ولي عهد أبوظبي، في اجتماع سري مع فريق ترامب، في دولة سيشل، نهاية عام 2016، بحسب المصدرين.

وكانت صحيفة "نيويورك تايمز"، قد كشفت، الأحد الماضي، أنّ مولر، فتح ملف التأثير الإماراتي في عمل الإدارة، خلال عهد ترامب، وأنّ اسم كل من جورج نادر، ومسؤول جمع التبرعات لحملة ترامب، الجمهوري إليوت برويدي، وهو صاحب شركة أمنية تملك عقوداً أمنية كبيرة في دولة الإمارات، قد يتصدران في المرحلة المقبلة عمل المحقق ومكتبه.

وكشفت الصحيفة أنّه، في الأسابيع الماضية، بدأ مساعدو مولر يوسّعون أبحاثهم وتحقيقاتهم المتعلقة بجورج نادر، ويكثّفون جهودهم للحصول من شهود على معلومات حول محاولات محتملة من قبل السلطات الإماراتية لـ"شراء" نفوذ سياسي، من خلال توظيف استثمارات مالية دعماً لترامب خلال حملته الانتخابية.

كما بيّنت، أنّ مكتب المحقق الأميركي تجاوز في تحقيقاته الدور الروسي المحتمل في التأثير على الانتخابات، لتصل أبحاثه إلى كشف التأثير الإماراتي على إدارة ترامب، من خلال التركيز على كيفية تأثير الأموال التي وصلت من عدد من الدول إلى أركان من الإدارة الأميركية، على سياسات واشنطن الخارجية.

وفي السياق، قالت هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي"، في تقرير أول من أمس الإثنين، إنّها اطلعت على رسائل بريد إلكتروني مسربة، تكشف عن ضغوط إماراتية في واشنطن للضغط على ترامب، لإقالة وزير خارجيته، ريكس تيلرسون، بسبب فشله في دعم خطة الإمارات بحصار قطر.

وقال التقرير إنّ الملياردير الأميركي وثيق الصلة بالإمارات، إليوت برويدي، التقى ترامب في أكتوبر/تشرين الأول 2017، وحثه على إقالة تيلرسون، بعد أن وصفه بـ"الضعيف" و"عديم الشخصية".

ووفقاً لمذكرة أعدها برويدي لهذا الاجتماع، وكشفتها التسريبات، فإنه حثّ ترامب على مواصلة دعم حلفاء الولايات المتحدة في الإمارات والسعودية، ونصح الرئيس الأميركي بالوقوف في صف دول الحصار، ضد قطر.

تم بحمد الله